

دور المفاوضات للوصول إلى الاتفاق النووي الإيراني "دراسة تحليلية" سعيد عبد الله شنين الغيثي¹، الأستاذ الدكتور الفاتح عبد الله عبد السلام²

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى بيان أثر المفاوضات في تمرير المشروع النووي الإيراني، حيث استغلت إيران الفترة الطويلة للمفاوضات لتطوير منشآتها النووية كافةً، وأجبرت المجتمع الدولي على الاعتراف بوصفها دولةً نوويةً، والسماح لها باستيراد التكنولوجيا الحديثة في المجال النووي، مما يندرج بدخول المنطقة في سباق للتسلح، وعلى الرغم من الاتفاق النووي الأخير إلا أن إيران لم تفِ بكافة تعهداتها في الاتفاقيات السابقة، لذا جاءت هذه الدراسة لبيان المراحل التي مرت بها المفاوضات النووية والقلق الدولي تجاه البرنامج النووي الإيراني، واستخدام الباحث المنهج التحليلي في تناول أهم المراحل في المفاوضات النووية، وخلصت الدراسة إلى أن إيران لن تستمر في الاتفاق النووي بسبب رؤيتها، وأن المشروع النووي حق مشروع لها لتنفيذ كافة أهدافها.

الكلمات المفتاحية

الاتفاق النووي، البرنامج النووي، العقوبات، المفاوضات، الخليج العربي

¹ طالب دكتوراه، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

² محاضر، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

ABSTRACT

This paper aims to show the impact of the negotiations on the passing of the Iranian nuclear project .Iran has used the long period of negotiations to develop all its nuclear facilities and forced the international community to recognize them as a nuclear state and to allow them to import modern technology in the nuclear field, which threatens to enter the region in an arms race. However, Iran did not fulfill all its commitments in the previous agreements. Therefore, this study came to show the stages of the nuclear negotiations and the international concern about the nuclear program. The researcher used the analytical method in dealing with the most important stage in the program. The study concluded that Iran will not continue the nuclear agreement because of its view that the nuclear project is a legitimate right for it to implement all its objectives.

المقدمة

سعت إيران إلى رفع العقوبات المفروضة عليها من قبل المجتمع الدولي، نتيجة التماهي في البرنامج النووي واستخدامه لأغراض وأهدافها غير السلمية، وبدأت رحلة التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية للوصول إلى اتفاقية ترضى جميع الأطراف، وبالفعل تم إقرار الاتفاقية في يوليو من عام 2015م، وذلك بعد مفاوضات شاقّة بينهم استمرت لعدّة أشهر، واستغلت إيران المفاوضات لتخفيف الضغط من ناحية، ومن ناحية أخرى تطوير مشروعها النووي، وسيتناول الباحث في هذا المبحث مطلبين وهما:

1- المطلب الأول: مفاوضات الاتفاق النووي

2- المطلب الثاني: الاتفاقيات السابقة لإيران

المطلب الأول: مفاوضات الاتفاق النووي

لقد تمكنت إيران من الدخول في مفاوضات عديدة لإيقاف العقوبات المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، نتيجة للسياسة التي اتبعتها بعد الثورة الإيرانية والعداء مع المجتمع الدولي والتماهي في البرنامج النووي، حيث استطاعت عبر الجهود الدبلوماسية أن تضع حدًا للطموحات الإيرانية في برنامجها النووي، وتتبع سير المفاوضات نجد أن هناك ثلاث مراحل للتفاوض بشأن إيران وهي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة العداء، منذ الثورة الإيرانية حتى عام 2000م، حيث اتسمت هذه المرحلة بوصول رجال الدين إلى سدّة الحكم، الذين أوقفوا كافة الاتفاقيات المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية كافة التي كانت قد وقعت أثناء فترة الشاه في شتى المجالات السياسة، والاقتصادية، والنووية، وكانت الشرارة الأولى بعد أن تمكن بعض الطلاب المواليين لمرشد الثورة الإيرانية من الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز مجموعة الرعايا الأمريكيين الموجودين فيها، للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتسليم الحاكم السابق لإيران الذي لجأ لواشنطن في أعقاب الثورة الإيرانية، وردت أمريكا نتيجة لهذا التماهي بفرض

عقوبات اقتصادية، وسياسية، وبتجميد كافة الأصول الإيرانية المالية كافةً والمقدّرة بأكثر من 10 مليارات دولار والتي كانت في البنوك الأمريكية، لتحديد إيران على تصرفاتها العدائية، والتي بدت واضحة بعد انتهاء الثورة الإيرانية، فالمرشد الأعلى في إيران رفض أي تعاون مع الولايات المتحدة والأمريكية والدول الغربية باعتبارها دولاً معاديةً لإيران، ولكن في ظل العداء الأمريكي الإيراني جرت صفقة سرية (إيران-غيت)، تم بموجبها حصول إيران على أسلحة نوعية من أمريكا عبر عدّة وسطاء وذلك للاستفادة منها في الحرب العراقية الإيرانية، مقابل حصول أمريكا على الأموال لتمويل المعارضة والإفراج عن الرهائن الأمريكيين في لبنان¹.

مع تولي علي خامنئي سلطة الحكم في إيران، استمرت السياسة الإيرانية العدائية تجاه الغرب وأصدر خامنئي فتواه بتحريم استخدام الأسلحة النووية في إيران، وإنما البرنامج النووي خصص للأغراض السلمية، وبهذه الفتوا كان هو الإطار العام للاتفاقيات والمفاوضات مع الغرب، ولكن التغيير في مجريات الحرب العراقية الإيرانية والمساعدات العسكرية التي قدّمت للعراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والضربات العسكرية العراقية على المفاعل النووي في بوشهر²، تغيرت النوايا بشأن البرنامج النووي الإيراني، ومدى حاجة إيران للسلاح النووي بوصفه سلاحاً استراتيجياً لحماية إيران من أي اعتداء خارجي وتنفيذاً لأجندات الثورة الإيرانية في المنطقة من خلال تصدير الثورة وحماية المستضعفين، بهذا المنطق الإيراني أصبحت المفاوضات مع أمريكا لرفع العقوبات عنها وأرغمت إيران على إنهاء الحرب مع العراق لتبدأ مرحلة جديدة من المفاوضات للحصول على أموالها كافةً التي تم تجميدها، والواضح أن إيران ترغب بالمفاوضات لفقّ تجميد الأصول المالية ورفع العقوبات الاقتصادية عنها، حتى تتمكن من تمويل البرنامج النووي، والذي أصبح من الأهداف التي تسعى إيران إلى تنفيذها، ولكن

¹ ستار جبار علاوي (2009م) البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، (ط1) بغداد: بيت الحكمة ص 97

² ممدوح بريك محمد الجازي (2016م) النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، (ط1) عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ص 150

المفاوضات التي جرت كافةً لم تقدم أي تنازلات من قبل الأطراف، وتصل إيران المستمر من التزاماتها كافةً مما جعل أي مفاوضات تجرى بين الطرفين تصل إلى طريق مسدود¹.

إصرار إيران على تحدي المجتمع الدولي بالمضي في مشروعها النووي، وخاصةً بعد انتخاب على أكبر رفسجاني رئيساً لإيران، وهو أحد الاتباع المقربين لمرشد إيران، والذي ينادي بحق بلاده بامتلاك البرنامج النووي لإنتاج الكهرباء والأبحاث الطبية، وسعيها للحصول على التقنية النووية عبر السوق السوداء لتطوير برنامجها النووية والاتفاق مع العلماء ومنهم العالم الباكستاني عبد القدير خان (مؤسس البرنامج النووي الباكستاني)، الذي قام ببيع مخططات لإنتاج الأسلحة النووية لعدة دول منها إيران، فأدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران تدير مشروع برنامج نووي سري للأهداف العسكرية، ففرضت عليها حظراً تاماً لأنشطتها الاقتصادية كافةً في عام 1995م، وكان ذلك تمهيداً لإصدار قانون العقوبات ضد إيران والذي صدر في عام 1996م والذي شمل كافة الشركات التي تتعامل مع إيران في كافة القطاعات ومن ضمنها قطاع النفط والغاز².

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التفاوض، بعد أن سربت جماعة معارضة معلومات تشير إلى اكتشاف موقعين نوويين غير معلنين في عام 2002م، ويقع الأول في آراك وهي منشأة متخصصة لإنتاج الماء الثقيل والذي يُعدُّ من المواد الرئيسة لإدارة المفاعلات النووية لإنتاج البلوتونيوم المستخدم في الأسلحة النووية، ويقع الثاني في نطنز وهذا الموقع السري يدار تحت الأرض لإنتاج الوقود النووي، أثارت هذه المعلومات الرأي العام واستطاعت أجهزة المخابرات التقاط صوراً عبر الأقمار الاصطناعية، حيث أوضحت الصور أن موقع نطنز موقع لتخصيب اليورانيوم باستخدام أجهزة الطرد المركزي³، وهذه المواقع النووية ذات إنتاج مزدوج حيث تستطيع إنتاج اليورانيوم منخفض التخصيب للأغراض السلمية، وكذلك إنتاج اليورانيوم عالي

¹ شاكركسراي (2016م) تاريخ إيران الحديث، (ط1) لبنان: دار العربية للموسوعات ص 539

² جيمس نوبل وآخرون (2007م) البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات، (ط1) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ص 77-85

³ السيد أبو داود (2014م) تصاعد المد الإيراني في العالم العربي، (ط1) الرياض: العبيكان للنشر ص 407

التخصيب للاستخدامات العسكرية، فمارس المجتمع الدولي ضغوطاً على إيران للسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول مفتشيها المواقع التي تم الكشف عنها، حيث زار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي إيران بعد دعوة من الرئيس محمد خاتمي، حيث سعت إيران إلى طمأنت المجتمع الدولي وأن هذه المواقع فقط لإنتاج اليورانيوم منخفض التخصيب للأغراض المدنية والأبحاث الطبية ولا تعتمز تحول هذه المنشآت للإنتاج العسكري، ووافقت على التفتيش الدائم الدوري والمفاجئ لمواقعها النووية للتأكد من التزامها والإفصاح الدائم عن مصادر اليورانيوم بعد أن أخفت حصولها على كميات من اليورانيوم الطبيعي تبلغ 1800 كيلوجرام مستورده من الصين¹.

أثناء غزو العراق في عام 2003م، وتداعياته على الأوضاع في المنطقة، أحست إيران بضعفها في الوقوف ضد الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، ونوايا التخوف التي تبديها واشنطن لتغيير النظام السياسي في إيران، حيث استطاع بوش الابن خلال عامين القضاء على حركة طالبان وتغيير نظام الحكم في العراق وبناءً عليه نشر الآلاف من جنود أمريكا في شرق وغرب إيران وأنها الهدف المحتمل التالي لأمريكا في المنطقة، فاستشعرت إيران حاجتها لبدء مفاوضات جادة مع الولايات المتحدة، فأرسلت السفير السويسري في طهران الذي كان يمثل المصالح الأمريكية في إيران، تشمل مفاوضات شاملة بين واشنطن وإيران، تتضمن التوقف عن دعم الميليشيات التابعة لإيران في المنطقة ونزع الأسلحة عنها وتحويلها إلى أحزاب سياسية، وإخضاع برنامجها النووي للتفتيش الدقيق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوقيع اتفاقية إضافية لمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، بوصف ذلك بادرة حُسن نوايا من إيران، ولكن إيران كانت تطمح من وراء ذلك لرفع العقوبات الاقتصادية عنها، وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين تضمن عدم سعي أمريكا للإطاحة بنظام الحكم في إيران، ولكن الأصوات التي تنادي بتطبيع العلاقات مع أمريكا هي أقل كثيراً من الأصوات التي تطالب بمعادة أمريكا في إيران²، وبناءً عليه سعت واشنطن إلى الضغط على إيران،

¹ عبد الله العلمي (2017م) الأطماع الإيرانية في الخليج، (ط1) دبي: دار مدارك للنشر ص 351-353

² ممدوح بريك محمد الجازي، مرجع سابق، ص 155

نتيجة عدم التزام بمعاهداتها السابقة مع المجتمع الدولي وكذلك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث أفاد تقرير الوكالة الدولية بإن العينات التي تم أخذها من موقع منتظر كانت إيجابية، تحتوي على نوعيات من اليورانيوم العالي التخصيب، وأن أجهزة الطرد المركزي قد استخدمت في تخصيب اليورانيوم بدرجات عالية، وبناءً عليه رغبت الولايات المتحدة الأمريكية إحالة القضية إلى مجلس الأمن لعدم تمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التوصل إلى اتفاق مع الجانب الإيراني، وعدم تقديم إيران لمزيد من الضمانات بشأن برنامجها النووي، وعارض هذه الخطوة مجلس محافظي الوكالة الدولية، لمنحها مزيداً من الوقت لإظهار تعاونها مع الوكالة الدولية¹.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الاتفاق، والتغير الدبلوماسي الذي طرأ بعد انتخاب باراك أوباما رئيساً جديداً للولايات المتحدة الأمريكية، حيث بعث بإشارات في خطاب التخصيب إلى فتح علاقات دبلوماسية جديدة بين الدول أساسها الاحترام المتبادل، وهو ما فسرت الإدارة الإيرانية بإمكانية فتح مجال للحوار مع البيت الأبيض فيما يتعلق برفع العقوبات التي فرضت عليها، والتعاون في المجالات المختلفة، وفي أوروبا ساد ارتياح كبير بشأن انتخاب أوباما على رأس الإدارة الأمريكية، وإمكانية إجراء محادثات نووية مع إيران بشأن برنامج تخصيب اليورانيوم²، على عكس إدارة بوش الابن الذي رفض الدخول في مفاوضات مع إيران دون الشروط المسبقة، ورأت الدول الأوروبية أن هذه الفرصة يجب استغلالها للوصول إلى اتفاق نووي شامل مع إيران، وتقديم الحلول الدبلوماسية كافة للوصول إلى الاتفاق، ولكن بعض الدول الأوروبية أبدت تخوفها من سياسة أمريكا تجاه إيران، من أن تتعامل مع إيران بدين والسماح لها بتخصيب اليورانيوم على الأراضي الإيرانية مما يمهد لحصولها على السلاح النووي، ويرجع القلق الأوروبي تجاه البرنامج النووي الإيراني لسببين:

¹ ستار جبار علاي (2009م)، المرجع السابق، ص 372-381

² سعد شاكّر شلي (2016م) السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني، (ط1) عمان: دار زهران للنشر

السبب الأول: قدرة إيران على امتلاك الأسلحة النووية في وقت قصير وقدرتها على تصنيع هذا النوع من الأسلحة.

السبب الثاني: القوة التي ستكتسبها من برنامجها النووي، وإتقانها لدورة الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم، قد يدفع بالمجتمع الدولي بعقد صفقات مع إيران تنال به اعتراف دولي بوصفها قوة نووية ويؤدي إلى اختلال موازين القوى في المنطقة¹.

سعى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، إلى احتواء الخلاف الأمريكي الإيراني حول البرنامج النووي، ولكن بسبب تعنت الطرفين كانت المفاوضات تصل إلى طريق مسدود، وتعدى دور البرادعي حيث سعى للقيام بدور الوسيط غير المباشر بين البلدين، لمنع إيران من التماذي في تصنيعها للأسلحة النووية من ناحية، والسعي إلى منع قيام حرب بين أمريكا وإيران من ناحية أخرى، ويرجع البرادعي فشل المفاوضات بين الدولتين إلى افتقارهما للأهداف الموضوعية لإنجاح المفاوضات، ناهيك عن القوة التي تتعامل بها الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن، مما ساهم في إطالة أمد المفاوضات وتمكن إيران من استيراد وتجميع أجهزة الطرد المركزي، وتوفير مخزون استراتيجي من اليورانيوم منخفض التخصيب².

هذه الحقائق كافة لم تغب عن إدارة أوباما، والتي أظهرت انفتاحاً ورغبةً للتعلم من أخطاء الإدارة السابقة، ورأت الحاجة إلى استراتيجية جديدة في المنطقة، ومراجعة شاملة للعلاقات الدبلوماسية كافة مع إيران، إن بعض المسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية شعروا بسعادة كبرى نتيجة النهج الجديد لإدارة أوباما، ولكن في الوقت نفسه ساد القلق والانزعاج من تسرع إدارة أوباما في عقد اتفاق جديد مع إيران³، والذي من الممكن أن يؤدي إلى عدم منع إيران من تخصيب اليورانيوم كُلياً، وتبدد هذا الخوف بتشكيل فريق للتفاوض مع إيران وكان هدفة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وإدارة المفاوضات بشكل سري

¹ محمد جمال حماد (2016م) المؤامرة الإيرانية على الخليج العربي في العصر الحديث، (ط1) الإسكندرية: دار

الكتب والدراسات العربية، ص 331

² محمد جمال حماد، مرجع سابق، ص 334

³ سعد شاكر شلبي، مرجع سابق، ص 121-124

لحماية الأطراف من الإعلان السابق لأوانه، واستخدم الفريق المفاوض أسلوبًا مزدوجًا للمفاوضات بين تشديد العقوبات وتقديم حوافز للصين وروسيا لدعم العقوبات، والتفاوض مع طهران دون شروط مسبقة، تتمثل بمحادثات ثنائية مباشرة بين الطرفين تتعلق بالبرنامج النووي¹.

إن الفوضى التي صاحبت الانتخابات الإيرانية في عام 2009م، والتي انتهت بتجديد ولاية أحمدى نجاد، أوقفت المفاوضات بشكل مؤقت ولكن البرنامج النووي لم يتوقف وكان المخزون الاستراتيجي من اليورانيوم الإيراني في تزايد وهو من النوع قليل التخصيب، حيث يمكن إعادة تخصيب اليورانيوم إلى مستوى 80% واستخدامه بوصفه رأسًا حربيًا نوويًا، لا يمتلك إيران مخزون يقدر بحوالي 1500 كيلوجرام من اليورانيوم قليل التخصيب، فكان الهدف الأساس لإدارة أوباما إخراج اليورانيوم من إيران، لإبعاد المكونات الأساسية كافةً لبناء الرؤوس النووية الحربية، وبالتالي توفر وقت للمفاوضات والمساومة².

أرسلت إيران طلباً إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن طريق سفيرها في الوكالة على أصغر سلطاني، برغبة إيران بشراء قضبان الوقود النووي لمفاعل طهران للأبحاث والنظائر المشعة وذلك لعلاج مرضى القلب والسرطان والكلية، فعرض المدير العام للوكالة الطلب على الولايات المتحدة وروسيا، فكانت فرصة غير متوقعة لإدارة أوباما على الفور بدأت باستغلال هذه الفرصة في عقد صفقة تبادلية، فكان الاقتراح بشحن 1200 كيلوجرام من اليورانيوم قليل التخصيب إلى إحدى الدول وكانت روسيا هي إحدى الدول المقترحة، حيث يتم إعادة تخصيب اليورانيوم حتى يصل إلى نسبة 20% ومن ثم يحول إلى قضبان الوقود النووي، حيث أرادت إدارة أوباما الفوز بعدة مكاسب وهي:

1- إخراج اليورانيوم قليل التخصيب من إيران.

¹ عطا محمد زهرة (2015م)، البرنامج النووي الإيراني، (ط1) بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص 22-18

² ترينتا بارزي ترجمه زينه ادريس (2012م)، إيران والمجتمع الدولي، (ط1) بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ص

2- إتمام العملية خلال أكثر من اثني عشر شهراً.

3- كسب تأييد الكونجرس للتفاوض مع إيران.

4- حصول إيران على قضبان الوقود النووي وبناء الثقة للتمهيد للمفاوضات¹.

الصفقة التبادلية سوف تؤدي إلى إضفاء الصفة الشرعية لعمليات تخصيب اليورانيوم كافةً في إيران، وهو الاعتراف الضمني بالأنشطة التي تقوم بها، وبهذه الصفقة لن يكون هناك حظرٌ كُلِّيٌّ لأنشطة تخصيب اليورانيوم وإنما اعتراف بأحقية إيران في تخصيب اليورانيوم، وأبدت الدول الأوروبية تحوفها واعتراضها من الصفقة التبادلية، ولكن على الرغم من الاعتراضات العديدة استشعرت الإدارة الأمريكية بأن الفرصة تستحق المخاطرة، وأن الاعتراف بالنشاط النووي هو مؤقت وليس دائماً حتى يتم شحن اليورانيوم قليل التخصيب إلى خارج إيران²، فسارعت إدارة أوباما إلى الإعداد للمباحثات الثنائية بين الطرفين لإنجاح الصفقة التبادلية، ولكن الكشف عن مواقع سريه في نطنز وأراك لتخصيب اليورانيوم أدى إلى توقف المفاوضات، وزاد الغضب الأوروبي تجاه الصفقة والرغبة بفرض العقوبات على إيران، فاتجهت إيران للتفاوض مع دول أخرى واستطاعت التباحث مع تركيا، والبرازيل وعقد اتفاق سمي باتفاق طهران، يهدف إلى نقل اليورانيوم قليل التخصيب إلى تركيا، وحصول إيران على تأييد دولي قبل الاستمرار في نقل المخزون النووي، فرفضت الإدارة الأمريكية والدول الأوروبية، وروسيا، والصين اتفاق طهران وفرضت عليها العقوبات بعد مصادقة مجلس الأمن³.

التحول الجذري في سير المفاوضات النووية، بعد فوز الرئيس الإيراني حسن روحاني في الانتخابات التي جرت عام 2013م، والتي مهّدت الطريق لفتح قنوات جديدة لإعادة المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية حول البرنامج النووي ورفع العقوبات عن إيران، ولخبرة الرئيس حسن روحاني في البرنامج النووي، حيث كان يتولى

¹ السيد أبو داود، مرجع سابق، ص 410-413

² عرفات علي جرجون (2016م)، العلاقات الإيرانية الخليجية الصراع والانفراج والتوتر، (ط1)، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع 255-259

³ جيمس سيبينيوس ومايكل سينج (2013م)، هل من الممكن عقد اتفاق نووي مع إيران؟ إطار تحليلي

للمفاوضات النووية الإيرانية، (ط1) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 11-15

منصب الأمين العام للأمن القومي، ومنصب كبير المفاوضين في البرنامج النووي لسنوات عديدة، وكان أساس تشكيل حكومته هو الدخول في مفاوضات طويلة وإيجابية مع الغرب للتوصل لاتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، وتغيير نظرة المجتمع الدولي تجاه إيران بعد فرض العقوبات التي فرضت عليها، نتيجة سياسة أحمدني نجاد التي كانت تتسم بالتصادمية¹.

رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بانتخاب الرئيس حسن روحاني والخطوات الدبلوماسية الجادة للسير في المفاوضات النووية، وأعربت واشنطن عن استعدادها بتقديم مزيد من المرونة في رفع العقوبات عن إيران، مقابل تعاونها مع المجتمع الدولي لحل أزمة البرنامج النووي، وبدأت أولى جولات التفاوض مع مجموعة (1+5) وهي الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والصين وروسيا وألمانيا، في أكتوبر عام 2012م، في جنيف²، حيث تم الاتفاق على الخطوط العريضة لسير المفاوضات، وفي العام نفسه تم عقد جولة جديدة من المفاوضات وأبدت إيران استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي والسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول المنشآت النووية للتفتيش الدوري من قبل الوكالة الدولية، وكانت واشنطن والدول الغربية تهدف من المفاوضات إلى تحقيق ما يلي:

1- تقييد استخدام البرنامج النووي للأغراض السلمية فقط.

2- وقف عمليات التخصيب واستيراد وتجميع أجهزة الطرد المركزي.

3- السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتفتيش المواقع النووية.

وكانت إيران تهدف من المشاركة في المفاوضات النووية إلى تحقيق مكاسب على الصعيدين الداخلي والخارجي وهي ما يلي:

1- الاعتراف دولياً بحقها في تخصيب اليورانيوم.

2- رفع العقوبات كافة عن إيران³.

¹ تريتا بارزي ترجمه زينه ادريس، مرجع سابق، ص 143-156

² سعد شاکر شلي، مرجع سابق، ص 165-170

³ جيمس سيبينيوس ومايكل سينج، مرجع سابق، ص 31-38

وفي عام نوفمبر 2013م، استطاعت مجموعة (1+5) عقد اتفاق مبدئي، ينصُّ على تعليق أنشطة البرنامج النووي الإيراني لفترة ستة أشهر، ويشمل تعليق تخصيب اليورانيوم لدرجة 20% واليورانيوم قليل التخصيب بدرجة 5%، حتى تتمكن دول المفاوضات من التوصل إلى اتفاق شامل ونهائي، وحظي هذا الاتفاق المبدئي بدعم من الرئيس أوباما وبعض أعضاء الكونجرس الأمريكي، وبموجب هذا الاتفاق تم الإفراج عن جزء من الحسابات الإيرانية وتحويل الأموال، وفي يوليو عام 2014م، مدد الاتفاق إلى (11) شهراً إضافياً، للتوصل إلى اتفاق يشمل كافة البنود المتفق عليها، وفي عام 2015م، بدأت المفاوضات تسير في طريق الاتفاق، حيث استطاع الأطراف بعد مباحثات في جنيف، ولوزان التوصل إلى اتفاق مبدئي على بعض النقاط المختلف عليها، وقرروا صياغة المسودة النهائية وعرضها على دول المجموعة (1+5) للموافقة عليها، وبالفعل أعلن في يوليو 2015م، عن التوصل إلى اتفاق نهائي بين دول المجموعة بعد مفاوضات ماراتونية استمرت (22) شهراً تهدف إلى ضمان سلمية البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات عن إيران، وبعد الاتفاق بأسبوع صادق مجلس الأمن بالإجماع على اتفاق فيينا تحت القرار الأممي (2231)، ولكن من الملاحظ أن على امتداد الفترات التي جرت بين الأطراف لم تشارك دول الخليج العربي في المفاوضات، حيث إن هذه الاتفاقية لها تأثير مباشر في أمن دول المنطقة واستقرارها، والذي بُني على أساس المصالح المشتركة بين الأطراف المتفقة¹.

المطلب الثاني: الاتفاقيات السابقة لإيران

اتفاقية طهران في أكتوبر 2003م

على الرغم من عدم اعتراف إيران بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي جاء إيجابياً نتيجة احتواء العينات التي تم الحصول عليها من موقع (نطنز) على يورانيوم عالي التخصيب، كان هناك تهديد محتمل من قبل الوكالة الدولية برفع القضية إلى مجلس الأمن بأنها غير ملتزمة

¹ شاكر كسراي، مرجع سابق، ص 583

بالضمانات النووية وبناءً عليه فرض مزيد من العقوبات ضد إيران¹، واحتوت إيران الموقف عبر حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي مع وزراء دول الترويكافيا (بريطانيا-فرنسا-ألمانيا) بعقد اتفاقية تم الإعلان عنها في أكتوبر 2003، تتضمن هذه الاتفاقية تقديم ضمانات إضافية المتعلقة بأنشطتها النووية، والتعليق الفوري لأنشطة تخصيب اليورانيوم كافةً، والتعاون التام مع المنظمة الدولية للطاقة الذرية والقبول بالتفتيش الدوري والمفاجئ للمواقع النووية كافةً، والمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة، والإفصاح عن الأنشطة النووية كافةً، ومن الجانب الأوروبي تضمن معارضة رفع إحالة القضية النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن، وطمأنات المجتمع الدولي بسلمية البرنامج النووي الإيراني، وكذلك تقديم التقنيات الحديثة لإيران في شتى المجالات بما في ذلك الدعم النووي، وفي سبيل إظهار حُسن النوايا اعترفت إيران بأنها أجرت تجارب لتخصيب اليورانيوم في فترات سابقة، وأوفت دول الترويكافيا بتعهداتها بمنع إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وسد الطريق على الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذه الاتفاقية لم تحدد بإطار زمني لتنفيذ البنود كافة².

لم تصمد الاتفاقية طويلاً، فانهارت مع حلول عام 2004م، حيث قامت إيران بالتنصل من بعض جوانب الاتفاقية كعادتها في الاتفاقيات السابقة كافة، نتيجة لتفاقم المشكلات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في العراق حيث ذلك أضعف من قوتها ونفوذها، وبناء عليه عدم التمكن من تهديد إيران في الوقت الراهن، فقد ذكر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران لم توفر كافة البيانات عن أنشطتها النووية، وانها أجرت تجارب على أجهزة الطرد المركزي والتي تقوم بتخصيب اليورانيوم، وأنها مازالت تقوم بتجميع أجهزة الطرد المركزي، وفي محاولة لانعاش الاتفاقية قام ممثلو دول الترويكافيا بلقاء المسؤولين الإيرانيين لحثهم على تعليق الأنشطة النووية كافةً والتهديد برفع القضية إلى مجلس الأمن في حالة عدم الاستجابة، فكان الرد الإيراني متمسماً بالتحدي حيث رفضت تعليق أنشطتها النووية لأجل غير مسمى، واتهمت دول الترويكافيا بانتهاك الاتفاقية عندما حاولت جعل التعليق دائماً، ووافقت على

¹ عرفات علي جرجون، مرجع سابق، ص 262-263

² ولاء علي محمد (2011م)، دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية، (ط1)، القاهرة: مصر العربية للنشر

والتوزيع، ص 215-239

تعليق مؤقت لأنشطتها مقابل الحصول على الأسلحة والتكنولوجيا النووية، والاعتراف الدولي بمصالح إيران في منطقة الخليج العربي، فكان رد الوكالة الدولية برفض التعليق المؤقت للأنشطة النووية والتعاون الدائم مع الوكالة الدولية، ولكن إيران استمرت في نشاطها النووي فانحارت الاتفاقية¹.

اتفاقية باريس في نوفمبر 2004م

حاولت دول الترويكا (بريطانيا-فرنسا-ألمانيا) إعادة إيران إلى طاولة الحوار، في محاولة للتوصل لاتفاق لتعليق الأنشطة النووية كافةً ووقف عمليات تخصيب اليورانيوم والتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتفادي تحويل الملف النووي إلى مجلس الأمن والوصول إلى اتفاقية دائمة بين الأطراف، وحذرت في الوقت نفسه من إنها سوف تساند قرار رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في حالة فشل إيران في تعليق أنشطتها النووية، وافقت إيران على الاتفاقية فتَمَّ تحديد البنود كافة التي تشمل الاتفاقية بشكل دقيق وتشمل²:

- 1- تعليق الأنشطة النووية كافة والسماح للتفتيش الدوري.
- 2- وقف صنع، أو استيراد أجهزة الطرد المركزي المستخدمة لتخصيب اليورانيوم.
- 3- عدم إجراء عمليات لفصل البلوتونيوم.

لقد حاولت إيران مد المفاوضات للاستفادة من عامل الوقت لإنتاج وتخصيب اليورانيوم، حيث أنتجت كميات من اليورانيوم منخفض التخصيب، ووافقت دول الترويكا على طلب إيران إن يكون تعليق الأنشطة النووية طوعياً وليس التزاماً قانونياً، ومن سلبيات هذه الاتفاقية أنه لم يكن هناك إطار زمني لتعليق الأنشطة النووية، حيث رفضت دول الترويكا أن يكون هناك إطار زمني لتعليق الأنشطة النووية حتي تتم التسوية النهائية للاتفاقية، ولكن طهران رفضت العرض خوفاً من إطالة أمد المفاوضات إلى ما لا نهاية، وحاولت إيران جني عديد من الفوائد من الاتفاقية لتتمكن من تسويق الاتفاقية في طهران لكسب تأييد البرلمان الإيراني،

¹ شاعر كسراي، مرجع سابق، ص 522

² جاري سامور، (2006م)، مواجهة التحدي النووي الإيراني، (ط1) مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الاستراتيجية ص 19-27

للمساهمة في رفع العقوبات الاقتصادية عنها، والدخول في مفاوضات حول اتفاقية التجارة والتعاون¹.

رفعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً إلى مجلس المحافظين عن مدى التزام إيران بالاتفاقية، وأظهر التقرير إن هناك تجاوزات قامت بها إيران في مجال تخصيب اليورانيوم والعمل بشكل سري في بعض المواقع النووية دون الكشف عنها، وخلص التقرير بأن هناك نوايا لدى طهران لتصحيح كافة الأخطاء الماضية، ولكن بعض البنود لم تكن قد حسمت من بينها مصادر اليورانيوم المنخفض التخصيب، وأجهزة فصل البلوتونيوم من الجيل الثاني المستخدمة في إيران، وكعادة إيران رجعت في اللحظات الأخيرة من الاتفاقية وطلبت استثناء عدد قليل من أجهزة الطرد المركزي لإجراء العديد من التجارب، ورجع الأوروبيون للتفاوض حتى تم إثنائها عن الطلب، وقد رحب مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية عودة إيران إلى تعليق نشاطها النووي، وطلب من الوكالة المراقبة الدائمة لنشاط إيران النووي وفي حالة عدم التزامها يحول ملف النووي تلقائياً إلى مجلس الأمن².

نصت الاتفاقية أن تكون الأساس لبداية مفاوضات طويلة الأمد والذي سيوفر ضمانات باقتصار البرنامج النووي الإيراني على الأغراض السلمية مقابل مجموعة من الحوافز التي تقدم إلى إيران من مقابل التزامها وهي³:

- 1- حق إيران باستخدام البرنامج النووي للأغراض السلمية.
- 2- التعاون مع إيران لتحقيق السلامة النووية.
- 3- التعاون مع إيران لامتلاك مفاعلات نووية للأبحاث.
- 4- ضمان حصول إيران على الوقود النووي بأسعار مناسبة.

¹ عبد الرازق عبد الرازق عيسى (2016م) أطماع إيران في الخليج، (ط1) الإسكندرية: دار الكتب والدراسات العربية ص 87

² ولاء علي محمد، مرجع سابق، ص 238-251

³ عبد الرازق عبد الرازق عيسى (2016م)، إيران والعرب من ثورة الخميني للآن، (ط1) القاهرة: دار الكتب والدراسات العربية ص 87

5-التعاون في المجال التقني والاقتصادي.

6-تقوية التعاون الأمني والسياسي.

7-مساعدة إيران في الحصول على أحدث التكنولوجيا.

يسعى الأوروبيون من هذه الحوافز استمرار إيران في تعليق نشاطها النووي ورفع العقوبات عنها، ولكن شككت الولايات المتحدة الأمريكية حول التزام إيران لاتفاقية باريس، واحتد النقاش السياسي الأمريكي والإيراني، حيث رغبت واشنطن في تحويل الملف النووي إلى مجلس الأمن لإجبارها على التخلي عن مشروعها النووي، وبعد عام من الاتفاقية كان هناك توافق بين أمريكا دول الترويكا حول عدم تعاون إيران بشكل كامل في مجال تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم، وهناك نوايا لدى إيران لتطوير أسلحة نووية، ووصلت المفاوضات كافة إلى طريق مسدود، فأصدر الأوروبيون عقوبات ضد إيران شملت حظراً نفطياً شاملاً ومنع التعامل مع البنك المركزي الإيراني وجمد الاتحاد الأوروبي أرصدت مجموعة من الكيانات والأشخاص التابعين لإيران¹، وشمل الحظر أنشطة الشركات كافة التي تتعامل مع إيران، وأصبح التعاون الأمريكي الأوروبي أقوى للضغط على إيران للتخلي عن برنامجها النووي، وكذلك تحييد الموقف الروسي والصيني عن البرنامج النووي الإيراني لصالح الغرب، وبعد انتخاب الرئيس أحمددي نجاد رئيساً لإيران، اتخذ مواقف عدائية ضد المشروع الأمريكي الأوروبي، وأعلنها صراحة بأن من حق بلاده امتلاك السلاح النووي بوصفه سلاحاً استراتيجياً للدفاع عنها، وأن طهران سوف توسع عمليات تخصيب اليورانيوم العالي التخصيب وإنتاج أجهزة الطرد المركزي، فانتتهت الاتفاقية².

¹ عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص 53-58

² ريتشارد رسل (2008م) البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي، (ط1) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 26-31

الخلاصة

في نهاية المقالة التي كانت بعنوان " دور المفاوضات للوصول إلى الاتفاق النووي الإيراني " ناقش الباحث مجموعة من الأحداث المرتبطة بالمفاوضات النووية للوصول إلى الاتفاق النووي، حيث بدأت الأحداث عندما امتلكت إيران برنامجاً نووياً كان قد خصص للأهداف السلمية، حتى تم الكشف عن مواقع سرية لإدارة البرنامج النووي، فعمدت الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف ضد المشروع الإيراني من خلال فرض العقوبات عليها، واتخذت الدول الأوروبية موقفاً لمنع تلاميذ إيران في برنامجها النووي، من خلال عدة اتفاقيات تضمن سلمية البرنامج، مقابل حصول إيران على العديد من الحوافز منها رفع العقوبات الاقتصادية، ولكن بتتبع جميع الاتفاقيات السابقة لإيران نرى عدم التزام إيران بها والتنصل منها.

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1. التغيير الذي طرأ على البرنامج النووي وتغير أهدافه إلى الأهداف غير السلمية، أعطى إشارة للمجتمع الدولي لفرض العقوبات على إيران، لضمان عدم تلاميذ إيران في برنامجها النووي.
2. تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى تحجيم البرنامج النووي الإيراني، لضمان عن استغلاله عسكرياً.
3. في جميع الاتفاقيات السابقة قبل الاتفاق النووي، كانت إيران تتنصل من التزاماتها تجاه الاتفاقية.
4. الاتفاق النووي سوف يؤدي إلى تطور البرنامج النووي.
5. الاتفاقية النووية لن تستمر، بسبب رؤية إيران أن من حقها استخدام البرنامج النووي واستعماله في تحقيق أهدافها كافةً.

التوصيات

- 1- إشراك دول الخليج العربي في المفاوضات النووية، لأنها تقع ضمن الحدود الجغرافية لها.
- 2- التأكيد على أهمية حماية دول المنطقة من التسريبات النووية المحتملة، والتأثير البيئي طويل الأمد.
- 3- ضمان سلمية البرنامج النووي للأهداف السلمية، للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- 1- ستار جبار علاي (2009م)، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية (ط1) بغداد: بيت الحكمة.
- 2- ممدوح بريك محمد الجازي (2016م)، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة (ط1) عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- 3- السيد أبو داود (2014م)، تصاعد المد الإيراني في العالم العربي (ط1) الرياض: العبيكان للنشر.
- 4- شاعر كسرائي (2016م)، تاريخ إيران الحديث (ط1) لبنان: دار العربية للموسوعات.
- 5- جيمس نوز و آخرون (2007م)، البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات (ط1) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 6- عبد الله العلمي (2017م)، الأطماع الإيرانية في الخليج (ط1) دبي: دار مدارك للنشر.
- 7- سعد شاعر شلبي (2016م)، السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (ط1) عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- 8- محمد جمال حماد (2016م)، المؤامرة الإيرانية على الخليج العربي في العصر الحديث (ط1) الإسكندرية: دار الكتب والدراسات العربية.
- 9- عطا محمد زهرة (2015م)، البرنامج النووي الإيراني (ط1) بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- 10- تريتيا بارزي ترجمه زينه ادريس (2012م)، إيران والمجتمع الدولي (ط1) بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- 11- عرفات علي جرجون (2016م)، العلاقات الإيرانية الخليجية الصراع والانفراج والتوتر (ط1) القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

- 12- جيمس سيبينيوس ومايكل سينج (2013م)، هل من الممكن عقد اتفاق نووي مع إيران؟ إطار تحليلي للمفاوضات النووية الإيرانية (ط1) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 13- ولاء علي محمد (2011م)، دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية (ط1) القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع.
- 14- جاري سامور (2006م)، مواجهة التحدي النووي الإيراني (ط1) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 15- عبد الرازق عبد الرازق عيسى (2016م)، أطماع إيران في الخليج (ط1) الإسكندرية: دار الكتب والدراسات العربية.
- 16- ريتشارد رسل (2008م)، البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي (ط1) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 17- عبد الرازق عبد الرازق عيسى (2016م)، إيران والعرب من ثورة الخميني للآن (ط1) القاهرة: دار الكتب والدراسات العربية.

ثانياً: الشبكة العنكبوتية

- 1- <https://www.alarabiya.net/ar/iran/2015/07/14> - مسار - المفاوضات - الإيرانية - الغربية - منذ - بداية - الأزمة - النووية.
- 2- <https://arabic.rt.com/news/788436> - اتفاق - نووي - وشيك - إيران.
- 3- <http://ncmes.org/ar/events/169>
- 4- <https://democraticac.de/?p=24978>
- 5- <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=17012016&id=06c52771-ecb0-47c1-b4ff-8f276d8287f0>